التحول الديمقراطي في أقليم كوردستان العراق

د. شيلان واحد سعيد*

مستخلص:

لقد شكّلت قضيّة التحول الدّيمقراطي أو ما يعرف ب"الدمقرطة"، موضوعاً أساسياً وهاماً في علم السّياسة منذ النّصف الثّاني من سبعينيات القرن العشرين. وان أسباب التحول الديمقراطي تختلف من حالة إلى أخرى، فقد تكون أسباب التحول نابعة من داخل المجتمع ذاته، كما قد تكون الديمقراطية مفروضة على المجتمع من خارجه عقب الحرب العالمية الثانية، أن هناك مجموعة من العوامل هي التي تخلق البيئة الملائمة لظهور الديمقراطية. هذه العوامل لا تدفع في اتجاه التحول الديمقراطي بصورة منفردة، بل هناك تداخل وترابط فيما بينها لحدوث الديمقراطية. وقد مرت أقليم كوردستان بمفهوم التحول الدّيمقراطي بعد نضاله المستمر من اجل تكوين ذاته وكيانه، لذلك حاولت هذه الدراسة الاجابة على ان هل اقليم كوردستان مأخذ مسارها الصحيح نحو التحول الديمقراطي .

كلمات مفتاحية : **التحول الديمقراطى – إقليم كوردستان.**

مقدمـــة:

فالتحول الديمقراطي والمراحل الانتقالية في إقليم كوردستان العراق جاء من سلوك التعاون والاعتماد المتبادل حكومة وشعباً. وأهم انجاز تحقق للكورد بعد انتفاضة عام 1991 هي المشاركة السياسية الفعلية إذ تمكن الكورد من التعبير العلني والتأثير في أتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر ام عن طريق الممثلين. والمشاركة السياسية إحدى أهم العناصر الديمقراطية, ففي ظل النظام الديمقراطي يقوم الشعب باختيار حكومته ويقر الدستور باعتباره الوثيقة الأساسية التي بمضمونها يتم الحكم. بمعنى آخر لولا النظام الديمقراطي لما تحقق حكم الشعب لنفسه ولكن

* استاذة بكلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة السليمانية، إقليم كوردستان العراق .

لم تستطع إنتخابات آيار 1992 تشكيل حكومة إقليم كوردستان داخل كوردستان المحررة، بعد انهاء النظام السياسي السابق في العراق بعد عام 2003 دخل أقليم كوردستان مرحلة جديدة من التحول الديمقراطي وذلك بأرساء أسس الديمقراطية بشكل أوسع وافضل .

أهمية البحث:-

تأتي أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على التحول الديمقراطي من حيث مفهومه ومراحله، فضلاً عن أهميته في إلقاء الضوء على واقع التحول الديمقراطي في الاقليم كوردستان واهم معوقات التي تؤدي الى عرقلة العملية السياسية الديمقراطية في اقليم كردستان، مع بيان عوامل التحول الديمقراطي في الاقليم.

إشكالية البحث:-

تكمن اشكالية الدراسة في ان التحول الديمقراطي في اقليم كوردستان العراق بدأ تسلك مساره، من هنا فان هذه الدراسة تحاول الاجابة على التساؤلات الاتية :

ما هي التحول الديمقراطي ومقوماته؟, ماهي واقع التحول الديمقراطي في الاقليم؟, ما هي اهم معوقات التحول الديمقراطي في اقليم كردستان؟، وما هي عوامل التحول الديمقراطي في اقليم كردستان؟

أهداف البحث:-

هدف البحث الاساسي تتمثل في تقديم صورة واقعية عن وضع كوردستان في إطار التجربة الديمقراطية التي تحاول الدراسة تقديم ملامحها وكيفية تطويرها, وبيان معوقات الديمقراطية في الاقليم ونقدها، وما هي عوامل التي تؤدي الى التحول الديمقراطي في اقليم كردستان؟.

فرضية البحث :-

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: (ان النظام السياسي في أقليم كردستان مأخذة مسارها نحو التحول الديمقراطي، وان مؤشرات بناء النظام الديمقراطي تتطلب ازالة المعوقات الديمقراطية واستجابة لعوامل التحول الديمقراطي على مستوى الداخلي والخارجي الى ان تصل الى مرحلة النضج الديمقراطي).

منهجية البحث:-

اعتمد البحث على منهجين لدراسة الموضوع, المنهج الوصفي لدراسة ووصف حالة التحول الديمقراطي ومسارات في اقليم كردستان، واعتماد المنهج التحليلي النظمي الذي لا غنى عنه في دراسة أي موضوع سياسي لاسيما الديمقراطية وعلاقته بالنظام السياسي.

خطة البحث:-

تتكون البحث من جزئ ين، وتم تقسيم كل جزء إلى ثلاث فقرات, ففي الجزء الأول تم التطرق الى الاطار النظري لمفهوم التحول الديمقراطي, وذلك في الفقرة الاولى تم بيان مفهوم التحول الديمقراطي, أما في الفقرة الثانية فتم بيان آليات التحول الديمقراطي، أما في الفقرة الثالثة فقد تبين فيه مقومات التحول الديمقراطي، أما الجزء الثاني فتطرق الباحث الى واقع التحول الديمقراطي في اقليم كوردستان العراق ومعوقاته, وذلك في ثلاث فقرات ايضاً, ففي الفقرة الأولى تم التطرق الى واقع التحول الديمقراطي في اقليم كوردستان العراق، وفي الفقرة الثانية تم بيان معوقات التحول الديمقراطي في اقليم كوردستان العراق، أما في الفقرة الثالثة فقد تطرقنا الى عوامل التحول الديمقراطي في اقليم كوردستان العراق.

أولاً : الاطار النظري لمفهوم التحول الديمقراطي

تواجه البحث العلمي العديد من المشاكل ومنها عدم دقة المفاهيم وصعوبة تحديد مقاييس متطورة لقياس الظواهر السياسية، حيث الديمقراطية والتحول الديمقراطي من بين المفاهيم والمصطلحات التي لا تعرف الجمود، لذا يعتبر هذا الفصل دراسة نظرية للمفاهيم المرتبطة بظاهرة موضوع البحث، لذلك تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث منها:-

1- مفهوم التحول الديمقراطي
2- آليات التحول الديمقراطي
3- مقومات التحول الديمقراطي

1- مفهوم التحول الديمقراطي

لقد شهدت مناطق عديدة من العالم موجة من التطورت السياسية، عرفت بالانتقال او التحول الديمقراطي، يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي شغلت طموح المجتمع السياسي، ان اول ماتثيره عملية البحث في التحول الديمقراطي هو الاهتمام الشديد به كمنهج يفرض حضوره النظري والسياسي على ميدان الفكر والممارسة السياسية الراهنة.

المطلب الاول: تعريف التحول الديمقراطي

تعتبر ظاهرة التحول من أكثر القضايا التي شغلت المفكرين السياسيين والباحثين منذ القدم, والديمقراطية هي نتيجة تطور تاريخي مستمر ومتراكم ساهمت فيه العديد من الأمم بحيث لم تعد الديمقراطية تنحصر في مفهوم نظام الحكم، بل أصبحت أسلوباً للممارسة السياسية، لقد دخلت أشكالية الأنتقال الديمقراطي الى ميدان الفكر السياسي المعاصر في العقدين الأخيرين من القرن الماضي بقدر هائل من القوة والكثافة لا يوازيه سوى غيابها التام عن مجال التأمل السياسي قبل ربع قرن[1].

ويقصد بالتحول لغوياً بأنه التغيير، فيقال حوّل الشيء أو غيره أو نقله من موضع الى

موضع آخر[2] . يدل لفظ التحول على التغير أو النقل[3]. كما أن عملية التحول والتغير تحدث في العلوم الأخرى ومنها علم السياسة إذ نجد أن النظام السياسي يخضع لعمليات تغيير مستمرة سواء كان التغيير سلمياً في إطار النظام القائم أو تغييراً بالعنف والثورة مما يؤدي إلى قلب النظام وتغييره, وقد ارتبطت هذه التحولات بمفهوم التغيير السياسي الذي يشير إلى ((التحول في الأبنية أو العمليات السياسية بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية بمشتملات السلطة والإجبار والنفوذ السياسي[4] .

ويعرفه (بلقيس أحمد منصور) بأنه "عملية يقصد بها انتقال المجتمعات تدريجياً عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب وبنية السلطة التشريعية وأستقلالية السلطة القضائية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية" [5]. تعتبر دراسة عملية التحول الديمقراطي ومستقبلها في دولة هي في واقع الأمر دراسة لطبيعة الدولة ودورها ومستقبل النظام السياسي بها، ولذلك تتسم عملية التحول الديمقراطي بعدد من السمات أهمها:- [6]

1-أنها عملية معقدة للغاية وتشير إلى تحولات في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية، وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

2- أنها عملية تتسم بعدم التأكد، وتتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنباً إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.

يظل التحول الديمقراطي عملية نسبية تؤدي إلى تغير النظم السياسية من السلطوية نحو الديمقراطية، إلا أن احتمال تعرض عملية التحول لانتكاسات تظل واردة.

بالتالي فان تلك العملية تشير إلى تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في الحياة السياسية ويبرز ذلك من خلال إدخال تعديلات دستورية وقانونية وتنظيمية وكذا قيمية وفكرية، وإعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيها حيث يتعرض الجسد السياسي والاجتماعي نتيجة ذلك إلى جملة من التغيرات، حيث تحل قيم التغير والتنوع والتنافس محل قيم الطاعة التي تسود نظام الحزب أو النظم السلطوية، وتحل أنماط جديدة من السلطة أكثر تعقيدا وذات أبعاد متعددة تتضمن بناء تحالفات والوصول إلى الحلول الوسط[7]. وتعد عملية التحول نحو النظام الديمقراطي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق[8].

من خلال ما سبق يتضح أن تعدد التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي إنما تعود لنظرة كل مفكر وتركيزه على متغير معين للتعبير عن عملية التحول الديمقراطي، الا ان كل تعريف من هذه التعاريف يركز على ان التحول الديمقراطي تغير النظام السياسي من النظام السلطوي الى النظام الديمقراطي .

2- مراحل التحول الديمقراطي

يبدأ (التحول الديمقراطي) بزوال النظم السلطوية ثم يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى الى ترسيخ نظمها وتعكس هذه العملية أعادة توزيع لمصادر القوى بحيث يتضائل نصيب الدولة منها لحساب منظمات المجتمع المدني ويضمن نوع من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع أي بين القوى الرسمية والقوى اللارسمية مما يستوجب بلورة وتنمية مراكز عدة للقوى الى جانب تقبل الجدل السياسي وأحترام الرأي الآخر ثم تأتي مرحلة الأنتقال الديمقراطي تليها مرحلة رسوخ أو فشل الديمقراطية ويتطلب في هذه المرحلة أزالة العقبات التي تحول دون نجاح التحول الديمقراطي ويتطلب ذلك أتفاق النخب السياسية حول مختلف الأجراءات المتخذة مع مشاركة شعبية واسعة في الأنتخابات[9].

إن عملية التحول الديمقراطي بحسب (صموئيل هنتغتون)، تمر بمراحل ثلاثة هي:- اعتلال النظام، التحول الديمقراطي، ثم الاستقرار الديمقراطي، تتضمن مرحلة الاعتلال تفكك وربما انحلال النظام السياسي القديم، في حين يتضمن التحول استبدال البنى والأساليب القديمة بأخرى جديدة، أما مرحلة الاستقرار فتحل عندما تصبح هذه البنى والأساليب الجديدة مستقرة متماسكة منسجمة مع الوعي الجمعي العام للمجتمع(أي تنتقل من مجرد آليات إلى ثقافة تقاس عليها التنظيمات والنشاطات الاجتماعية الاخرى) وهذه المراحل متمايزة منطقياً، ولكنها غير متمايزة على الدوام زمنياً، وتتسم بالتداخل فيما بينها حتى عندما تكون القوى الدافعة لها مختلفة، ويبدو ذلك جلياً في مرحلتي الاعتلال والتحول[10].

عليه يمكن تقسيم مراحل التحول الديمقراطي إلى أربعة مراحل هي:-

أ- مرحلة القضاء على النظام السلطوي: التحول الديمقراطي تبدأ بزوال النظم السمطوية، يتبعه ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمياً وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني، بما يضمن نوعاً من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع بما يعني بلورة مراكز قوى عديدة وقبول الجدل السياسي.[11].

ب- مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي: يتم اتخاذ قرار التحول عندما يستجيب النظام لضغوطات البيئتين الداخلية والخارجية بغرض التكيف والحفاظ على ذاته، التحول يعني تغيرات عميقة في الابعاد الاساسية الثلاثة في النظام: البعد الثقافي، البعد الهيلكي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الابعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الاطار والاسلوب القديم.

جـ- مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي: الانتقال بالمجتمع من وضع إلى أخر يشترط أن يكون أحسن من سابق، يتميز بمبدأ التداول على السلطة السياسية من خلال حق الأغلبية في التعبير الديمقراطي الحر والتنافس الغربي التعددي في إطار احترام حقوق الانسان وحرياته في المستوى الأول، ويفترض أن يتجسد التحول داخل المنظومة الأجتماعية والثقافية والسياسية للأمة أخذاً

وعطاءً في المستوى الثاني[12].

د- مرحلة النضج الديمقراطي: يتجسد النظام السياسي الديموقراطي بأنه نظام للحكم يتلخص في أمرين: أولهما: تركيز السيادة الفعلية بين المواطنين، وثانيهما: تقدير ضمان حريات الأفراد وحقوقهم. وعرّف "سيمور مارتن ليبست" النظام السياسي بأنه النظام: الذي يُتيح فرصاً دستورية منتظمة لتغيير الفئة الحاكمة، كما يُهيء تنظيمات إجتماعية تسمح بأن يكون للسواد الأعظم من السكان تأثير في القرارات المهمة، عن طريق الإختيار بين المتنافسين[13].

وأصبح النظام السياسي الديموقراطي يكتسب صبغته من جرّاء إلتزامه بمباديء تنبثق عنها مؤسسات ذات فاعلية تحول دون حكم الفرد المطلق أو حكم القلّة، وتتضمن تحقيق الحد الأدنى من شروط حكم الشعب وهو حكم الكثرة الذي يعني نظام الحكم التعددي الحر، ففي حكم الكثرة تتخذ القرارات من لدن الكثرة من أفراد الشعب[14].

نتيجة ذلك يتبين بإن عملية التحول الديمقراطي في أي نظام تمر بثلاث مراحل هي: ضعف النظام أو تفككه، ثم المرحلة الانتقالية التي تكون أكثر أماناً عندما تتم بوسائل ديمقراطية، ثم المرحلة الأخيرة وهي الاستقرار الديمقراطي وتتم عندما تصبح البنى الديمقراطية مستقرة ومتماسكة منسجمة مع الوعي الجمعي العام للمجتمع.

3- مقومات التحول الديمقراطي

ان للنظام الديمقراطي مرتكزات ومقومات لابد من وجودها وبناؤها في حالة التحول الديمقراطي والانتقال اليها, لذا نتطرق الى كل هذه المقومات على حدة.

1- المواطنة واحترام حقوق الانسان

مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية لكل من يحمل جنسية الدولة, دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو المذهب أو الجنس أو أي تمييز آخر, يشكل حجر الزاوية في بناء الديمقراطية[15], يتميز النظام السياسي الديمقراطي بخاصيتين الأولى إتساع حق المواطنة وشموله الجماعات كافة، واكتساب ذلك الحق من نسبة عالية من المواطنين المقيمين بشكل دائم في المجتمع، والثانية : هي أن يتضمن حق المواطن في عزل أعلى مسؤول تنفيذي في الحكومة عن منصبه من خلال التصويت ضده في الإنتخابات[16].

2- وجود الدستور وسموه

ان الدستور هو نواة البنية المؤسساتية والنظام القانوني في الدولة، وهو يحدد العلاقات بين المواطنين والدولة، وبين الدولة والنظام القانوني الدولي[17], ويقصد به القواعد الاساسية العليا التي تحدد شكل الدولة ونظام الحكم وطريقة تكوين السلطات الحاكمة واختصاصاتها, كما توضح هذه القواعد أسناد السلطة وكيفية ممارستها, أضافة الى حقوق الافراد وحرياتهم, وقد تكون هذه القواعد مكتوبة او عرفية[18].

ان سيادة الدستور تفترض وجود دستور ثم احترام قواعده، والدستور ينشأ بعدة طرق منها بالطرق غير الديمقراطية كالمنحة والتعاقد، وتوصف الطرق الاخرى بالطرق الديمقراطية كطريقة الجمعية التأسيسية وطريقة الاستفتاء الدستوري، أن وجود الدستور الذي يعد عنصراً من عناصر الشرعية الدستورية، والمقصود هنا الدستور الذي ينشأ طبقاً للطرق الديمقراطية، اما احترام قواعد الدستور فأنه لن يتحقق مالم يتوفر له السمو على غيرها وهذا لن يتحقق الا عن طريق القضاء الدستوري اي رقابة القضائية على دستورية القوانين[19].

4- مبدأ الفصل بين السطات*

ان مبدأ فصل السلطات ما يميز به الحكومات الديمقراطية عبر ثلاثة وظائف أساسية، وهي التشريع والتنفيذ والقضاء، إذ توزع هذه الوظائف على هيئات مختلفة للقيام بالمسؤولية التامة في إدارة الدولة وفي إطار مؤسساتي متخصص ضمن طريقة المباشرة في تنفيذ الصلاحيات المخولة دستورياً، ان هدف الرئيس من فصل السلطات هو عدم تركز مهام السلطة في هيئة واحدة بل توزيعها الى هيئات متعددة لتحقيق فوائد ومزايا منها: احترام القوانين وتطبيقها بشكل انسيابي ودون المساس في أركان الدستور الذي تقوم عليه الدولة، حماية الحقوق والحريات ومنع الاستبداد، تسيير وظائف وانشطة الدولة بحسب التخصصات كل هيئة في الهيئات الدستورية[20].

يعد الفصل بين السلطات أداة مهمة لتحقيق الديمقراطية والنظام الديمقراطي والاحتكام الى القانون من خلال مؤسسات السلطة، فبمقدار ما تكون هذه المؤسسات المستقلة عن بعضها البعض ضمن إطار من التعاون والتكامل بمقدار ما يتجه النظام نحو الديمقراطية وحكم القانون[21].

عليه يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الاساسية في أي نظام ديمقراطي كونه يساعد على عدم أساءة استعمال السلطة من قبل شخص معين أو هيئة معينة عملاً بالقاعدة "ان السلطة توقف السلطة", لذا وتأميناً لحقوق المواطنين وحسن تطبيق وممارسة الديمقراطية يجب تخويل هيئات منفصلة ومختلفة بكل وظيفة من وظائف الذي أشرنا اليه سابقاَ.

5- التعددية السياسية

التعددية السياسية تعني تعدد القوى داخل الدولة، وحقها في التعبير عن نفسها والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي، وهي تتضمن الاعتراف بوجود تنوع واختلاف وتباين، نتيجة لوجود عدة دوائر وانتماءات في المجتمع ضمن هويته الواحدة، واحترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من اختلاف أو تباين في الآراء والمعتقدات والمصالح، وتقنين هذا التنوع والاختلاف من خلال إيجاد صيغة ملائمة للتعبير عنه بحرية، وفي إطار مناسب يحول دون تقصير المشاكل والصراعات وتهديد الوحدة الوطنية وسلامة المجتمع وتوفير آلية فعالة لتداول السلطة بالأدوات السلمية والقانونية[22]. وجود التعددية السياسية يؤدي الى فتح المجال امام جميع

القوى السياسية في الدول للتعبير عن مكانته واراءه السياسية .

7- مبدأ سيادة القانون

ان مبدأ سيادة القانون بحسب جانب من الفقه بمعنى التزام السلطة التنفيذية في كل ماتتخذه من أعمال وما تتبعه من إجراءات للقانون الصادر عن السلطة التشريعية، بحيث لا تقدم السلطة التنفيذية على تصرف من التصرفات إلا تنفيذاً للقانون أو بمقتضى القانون، بينما يبين جانب آخر من الفقه مبدأ سيادة القانون بأنه حكم القانون وإعلان سيادة القانون ونبذ التحكم ورفض مبدأ تحلل السلطة من حكم القانون[23]. لذا يعد هذا المبدأ حجر أساس أي نظام ديمقراطي قادر على حماية أفراد المجتمع بالقانون وسيادته على الجميع. وعدم وجود هذا المبدأ يؤدي الى انهيار اسس بناء الديمقراطية، لان سيادة القانون يعتبر من المقومات الاساسية في ارسئ بنيان الديمقراطية .

نتيجة ذلك يتبين بأن التحول الديمقراطي يحتاج الى مقومات الاساسية لبناء اسسه واطاره العام، لذلك فأن الديمقراطية لايقوم قائمة الا اذا توافرت مقوماتها الاساسية التي تقوم عليها، وان كل مقوم من هذه المقومات مترابطة مع بعضها ووجود اي مقوم من هذه المقومات يؤدي الى ايجاد مقومات اخرى .

3- آليات التحول الديمقراطي

ان الديمقراطية لا يتم تطبيقها من دون ان يكون هناك دعائم او آليات يضمن تطبيقها بصورة عملية وهذه آليات يشمل جميع جوانب سواء كانت سياسية او اجتماعية او اقتصادية او ثقافية، سنحاول بيان هذه الآليات للديمقراطية من خلال بيان ماهي آليات للتحول الديمقراطي وهناك آليات سلمية لتكريس الديمقراطية.

هناك عدة آليات سلمية تكرس التحول الديمقراطي منها:-

1- المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية معياراً لنمو النظام السياسي فهو مؤشراً على ديمقراطيته، وهي بتشجيعها على تعزيز دور المواطنين في اطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية، وان المشاركة السياسية تتجه نحو تحقيق الديمقراطية باشتراك الجماهير في العمل السياسي ودعم وتحريك النظام السياسي القائم[24].

إنَّ غياب فرص المشاركة السياسية أو إنعدامها من شأنه أن يقود القوى الإجتماعية للعمل على الوصول إلى السلطة عن طريق الانقلابات. فالنظام الديمقراطي هو الذي يسمح بأوسع مشاركة من جانب المواطنين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة للتأثير في عملية صنع القرارات السياسية وإختيار القادة السياسيين، لأن المشاركة السياسية تعكس جوهر العملية

الديمقراطية[25]. وعلى ذلك يمكننا القول بأن المشاركة السياسية تعكس جوهر الديمقراطية وممارستها.

2- بناء المؤسسات الديمقراطية

المؤسسات، هي جملة الإشكال او البنى الأساسية في التنظيم الاجتماعي على نحو ما تقررها القوانين او العادات في جماعة انسانية[26]. يعد وجود المؤسسات الحديثة في النظام السياسي من بين مؤشرات التحول الديمقراطيّ، ذلك أنّ مستوى المؤسسية في المجتمع معيار أساسي للديمقراطية، كما أن غياب المؤسسات يعوق الوصول لديمقراطية حقيقية، ومن هنا يمكن القول إن المؤسسات ترتبط عضويًا بالتطور الديمقراطي، ان نظم التي يشهد كل منها مؤسسات سياسية عديدة ومختلفة، فيحتمل أن تكون أكثر قدرة على الاستمرار والاستقرار[27].

3- مبدأ التداول السلمي للسلطة

أن مبدأ التداول السلمي على السلطة من قبل القوى والتيارات السياسية الفاعلة من أبرز آليات الممارسة الديمقراطية، لذلك لا يمكن الحديث عن بناء دولة ديمقراطية ما لم يكن هناك اعتراف بحق جميع التيارات والاحزاب السياسية أن تتبادل مواقع الحكم والمعارضة داخل الدولة[28].

إذ مبدأ تداول السلطة يعبّر عن عمق مباديء الديمقراطية ورسوخها وقواعدها ومؤسساتها وآلياتها في المجتمع ، كما يعبّر عن استقلال النظام السياسي وحياده أزاء مطالب القوى للمشاركة السياسية، فأن الطابع الديمقراطي لهذا المبدأ لا يتجسد بفتح مجالات المشاركة السياسية للقوى السياسية جميعها فحسب، إنما الإقرار بإمكانية ايّ من هذه القوى الوصول الى موقع السلطة، وخاصةً قوى المعارضة، عبر إنتخابات حرّة، وحصولها على ما يؤهلها من أصوات الناخبين[29].

لأن عدم تداول السلطة سلمياً لن يؤثر فقط على استقرار النظام السياسي وكيفية أداء نشاطاته السياسية فحسب، وإنما يؤثر ايضاً على اداء المؤسسات الدستورية والسياسية التي يستمد منها النظام السياسي شرعيته[30].

4- بناء الثقافة السياسية المساهمة

إن النظام السياسي الديمقراطي يتطلب وجود عدد كبير من السياسيين ذوي الكفاية والدراية والثقافة السياسية، ولا يمكن أن يتوافر ذلك إلاّ في البلدان التي تتمتع بمستوى عالٍ من التعليم والثقافة، أما في البلدان الفقيرة، فلا تفتقر إلى ذلك فحسب، بل إلى المؤسسات الثقافية والتعليمية، ولا يمكن الوصول إلى درجة متقدمة من المشاركة السياسية بأسلوب ديمقراطي، إلاّ برفع مستوى الأفراد عن طريق التربية والثقافة والتعليم، ويقتضي ذلك توفير مستوى اقتصادي متقدم يهيء مؤسسات التربية والتعليم والجامعات والمراكز الثقافية ودور النشر[31].

وعلى الرغم من وجود انواع من الثقافة السياسية* الا ان ثقافة المساهمة لها دور اساسي

في التحول الديمقراطي. التي يكون فيها المواطن على مستوى عال من الوعي بالأمور السياسية ويقوم بدور فعال فيها، ومن ثم يؤثر في النظام السياسي بطرق مختلفة كالمساهمة في الانتخابات أو المظاهرات، أو تقديم الاحتجاجات، فضلا عن ممارسة النشاط السياسي من خلال عضويته في حزب سياسي أو جماعة ضغط[32]. لذا فالثقافة السياسية شرط أساسي يسبق الدعوة للديمقراطية حيث تعزز الانفتاح الفكري وتكرس الثقة الاجتماعية والحس التعاوني والالتزامات الرئيسية بالنظام والامة والمجتمع[33].

5- شيوع الرخاء الاقتصادي

ان مستوى الدخل الفردي يؤثر على قواعد الديمقراطية في اغلب الاحيان، فمتى كانت البلاد غنية فأن اغلب الفئات الحاكمة لا تصر على التمسك بمقاعد الحكم، لان انتقال السلطة الى حكام اخرين لن يفقدهم مستويات الحياة التي يعيشونها وهم خارج الحكم، اما في بلدان العالم الثالث فان تبوء مراكز الحكم يؤدي الى التمتع بمستويات عالية من الحياة، وفقدان الحكام للسلطة يعني فقدانهم لهذه الامتيازات لذلك فانهم يتمسكون بكل الوسائل الممكنة بمراكزهم في السلطة[34].

ان الرخاء الاقتصادي يشكل منطلقاً لتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى في المجتمع، ومدعاة لاحداث تحولات إيجابية في حالات المعيشة ومستوياتها، ورفع المستوى الثقافي للمواطنين، بما يشكل مناخاً مناسباً لانتعاش الإطروحات الديمقراطية[35].

لذا على النظام السياسي أن يسعى الى تطوير الجانب الاقتصادي وتوفير فرص العمل للمواطنين وعدم تعطيلهم، لأن هذا ينعكس سلباً على النظام السياسي ثم على ممارسة الديمقراطية لان الفرد العاطل لايهتم بالمسائل السياسية ويصبح لامبالاة أمام القضايا السياسية وانما يبحث عن رغيف الخبز وقوته وعيشه اليوم.

6- انتخابات حرة ونزيهة

تعد العملية الانتخابية مهمة، وذلك لكونها مرتبطة بعناصر أخرى تُعنى بالتحول الديمقراطيّ، ونجد أن هناك مجموعة من العناصر يمكن من خلالها الحكم على نزاهة الانتخابات من عدمها، وهي كآلاتي :[36]

أ- حرية الانتخابات: تعد الانتخابات حرة بالنظر إلى مدى السماح بالتعبير الكامل عن الارادة السياسيّة للشعب التي تشكل أساس الحكم، ولكي تكون الانتخابات حرة لابد أنّ تتوفر مجموعة من الحريات منها (حرية الرأي وحرية التعبير والاعلام وحرية تداول المعلومات، وحرية التجمع السلمي... الخ).

ب- سلامة الانتخابات: وتعد من أهم شروط العملية الانتخابية الديمقراطيّة، ولكي تكون الانتخابات سليمة لابد من توفر مجموعة من الشروط منها (الاقتراع العام المتساوي،

وصوت واحد لكل شخص، وتوفير الضمانات لعدم التزوير والتلاعب كالاشراف القضائي، واستخدام الصناديق الزجاجية، وعدم التمييز بين الفئات كحرمان النساء والمقيمين بالخارج وغيرهم من التصويت).

ت- نزاهة الانتخابات: ويقصد بالنزاهة هنا نزاهة الاجراءات، ونزاهة الاثار المترتبة على الانتخابات، ونزاهة الاختيار الفعلي للناخب.

ان الانتخابات يعتبر من آليات التطبيقية للديمقراطية من خلال اجراء انتخابات عادلة نزيهة،ونظراً لأن آلية الانتخابات تستخدم في النظم الديمقراطية والتسلطية والشمولية لتحقيق مقاصد ووظائف متباينة، الا ان المقصود هنا الانتخابات الديمقراطية التنافسية إن تحقيق هذا الهدف يمثل معياراً أساسياً من معايير التمييز وتثبيت الديمقراطية، لذلك ان آليات التحول الديمقراطي يعتبر من المراحل المهمة لنضح الديمقراطية وتثبيت خطوتها في اي الدولة .

ثانياً: واقع التحول الديمقراطي ومعوقاته في اقليم كوردستان العراق

هذا الفصل يتناول واقع تجربة التحول الديمقراطي ومعوقاته في اقليم كردستان العراق وذلك من خلال ثلاث مباحث وهي كالآتي: المبحث الاول: واقع التحول الديمقراطي في الاقليم، المبحث الثاني: معوقات التحول الديمقراطي في الاقليم، المبحث الثالث: عوامل التحول الديمقراطي في الاقليم.

1- واقع التحول الديمقراطي في اقليم كوردستان*

ان اقليم كوردستان بعد الانتفاضة 1991 دخل المرحلة الجديدة من تأريخه السياسي نتيجة ذلك بدأت تجربة الحكم في اقليم كردستان، فتلك الانتفاضة كانت حادثة تغيرية كبيرة في المعادلة العراقية والقضية الكوردية في العراق خاصة، حيث شهد العالم تغيرات جوهرية في تلك الفترة، فلم يعد هناك نظام الثنائية القطبية وتغيرت الكثير من المعطيات السياسية[1].

في 19/ايار/1992 تم اجراء انتخابات برلمانية في كوردستان الجنوبية وقد جرت انتخابات بمساعدة دول الحلفاء والأمم المتحدة ومراقبين الدوليين، شارك فيها جميع القوى السياسية الكردية وعلى ضوء نتائج الانتخابات او بالاحرى استنادا الى اتفاق بين الحزبين* الكرديين الكبيرتين الحائزين على اكثرية الاصوات بالمناصفة، تم تأسيس اول مجلس وطني حقيقي (برلمان) ومن ثم تشكيل اول حكومة للاقليم بشكل ائتلافي بين الحزبين الكبيرين، وبذلك اصبح "الملاذ الامن" الى "دي فاكتو" كيان سياسي شبه مستقل[38].

احتلّت الولايات المتّحدة وحلفاؤها العرا ق، وأسقط النظام العراقيّ في عام 2003 ، وتمّ الشّروع في إعادة بناء الدّولة العراقية من جديد، وتأسيس ممارسة سياسيّة ديمقرا طية فيها. بدأ ذلك بإنشاء مجلس الحكم في تمّوز/يوليو 2003، واعداد قانون إدارة الدّولة للمرحلة الانتقاليّة، وتشكيل الحكومة الانتقاليّة برئاسة إياد علاوي تليها الحكومة المؤقّتة برئاسة إبراهيم الجعفري،

وكتابة الدّستور الدّائم للعراق، او لاستفتاء عليه، فانتخاب مجلس النواب عام2005. وقد شاركت الأحزاب الكردية الرئيسة وخصوصًا منها" بارتي "و" يةكيتي " والاتّحاد الإسلامي الكردستاني في كلّ هذه التحوّلات[39].

جرت انتخابات البرلمان ورئاسة الإقليم في2009/7/25 وتنافست 15 قائمة كردية على 100مقعد في البرلمان، وتنافست تسع قوائم من التّركمان والكلدان والآشوريين على11مقعداً للمكونات غير الكردية[40]. في 2013/9/21 شاركت جميع الاحزاب الكردية بقوائم مستقلة لاول مرة في الاقليم بصورة ناجحة، وجرت آخر عملية انتخابية في الاقليم في 2014/4/30 حيث انتخابات مجلس محافظات الاقليم ومجلس النواب العراقي . وحدد رئيس اقليم كوردستان (مسعود البارازني) يوم (6) من تشرين الثاني المقبل موعد اجراء الانتخابات البرلمانية وكذلك انتخابات رئاسة أقليم كوردستان .

ان التوافق حول المناصب السيادية لقادة الكورد على مستوى الاتحاد والاقليم أدى الى فوز الكرد بأعلى المواقع والمناصب المهمة في الحكومة الفيدرالية كرئاسة الجمهورية ونائب مجلس الوزراء ونائب رئاسة البرلمان العراقي ورئاسة اركان الجيش والوزارات السيادية, هذه المناصب قومت البناء السياسي وعززت موقع الشعب الكوردي في قيادة دولة العراق الفدرالية, اضافة الى مساهمة القيادات الكردية في اعادة صياغة الدستور الفيدرالي وبالاخص مايتعلق بهوية العراق السياسية كدولة متعددة القوميات والاقليات[41]. اي ان المشاركة السياسية الكردية في رسم السياسة العراقية من خلال الحقائب السياسية التي يمثلها الكورد من خلال مشاركتهم في العملية الديمقراطية، وان هذه المشاركة يعد تحولاً نوعياً في المسألة الكوردية، من حيث تمتع الكورد بحقوقهم السياسية والاقتصادية[42].

من خلال كل ذلك يتبين بأن اقليم كوردستان مرت بالتجارب عدة لحد الوصول الى ما هو عليه الان من النضال لبناء مؤسساته القانونية، وكل ذلك تعتبر من مؤشرات التجربة الديمقراطية في الاقليم رغم وجود عقبات تحول دون وجود نظام ديمقراطي قائم على المؤسساتية وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان وحرية التعبير والمشاركة السياسية....الخ.

2- معوقات التحول الديمقراطي في اقليم كردستان العراق

التحول الديمقراطي في أقليم كردستان العراق عملية تعوقاها جملة من المعوقات التي تحول دون تحقيق الديمقراطية في مسارها الحقيقي والصحيح, ونذكر هنا بعض منها وهي كالاتي:-

1- عدم وجود الدستور

ان عدم وجود وثيقة دستورية في الاقليم يحدد بشكل واضح علاقة بين المواطن بالسلطة وعلاقة الحزب بالحكومة وينظم العلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، تعد

احدى اهم المشكلات السياسية في الاقليم. وادى ذلك الى عدم مأسسة تجربة الحكم في الاقليم وعدم وضوح حدود صلاحيات السلطات الثلاث[43].

فعدم وجود دستور في الاقليم خُلق فراغاً قانونياً ودستورياً بحيث في حالات النزاع او الصراع على السلطة لايوجد دستور للرجوع اليه لحل هذا الصراع بين القوى والاطراف السياسية, وكما حدث أثناء تمديد ولاية رئيس الاقليم (مسعود البارزاني) في 30/حزيران/2013 رغم وجود مسودة الدستور وتنص صراحة على أن مدة ولاية رئيس الاقليم هو اربع سنوات ويجوز اعادة انتخابه للولاية الثانية. ويعتبر هذا أهم معوق أمام التحول الى الديمقراطية في الاقليم.

2- انتشار الفساد*

ان الفساد يظهر نتيجة اسباب عديدة وهي اسباب اقتصادية تتمثل بالفقر والعوز كحافز لتقاضي الرشوات مع تفاقم الازمات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، والاسباب السياسية تتمثل بغياب القدرة السياسية وتفشي البيروقراطية الحكومية والمغالاة في المركزية الادارية وضعف اداء السلطات الثلاث اضافة الى الاسباب الثقافية التي تتمثل في الولاءات الاسرية والولاءات الاثنية والقبلية وميول عرقية وعنصرية، كل هذه الاسباب اضافة الى اسباب اخرى ادى الى انتشار الفساد في اقليم كردستان[44].

وكما يظهر الفساد في الحملات الانتخابية ايضاً ويجب على الانظمة السياسية الديمقراطية ان تجد طريقة لتمويل حملاتها السياسية بدون تشجيع عمليات بيع السياسين للمتبرعين، واقبال السياسين على اخذ تبرعات غير قانونية لحملاتهم الانتخابية واستخدام التبرعات لرشوة ناخبيهم على اسس فردية مما يجعل من الديمقراطية وجودها شكلي[45]. على الرغم من وجود نوع من التقدم في مؤسسات الاقليم, إلا إن موضوع الفساد في مجمل المؤسسات قد لايضيف انجازاً الى انجازات اقليم كوردستان, بل يعد عائقاً امام التقدم والديمقراطية[46]. فبدون أدنى شك الفساد سمة من سمات النظام السياسي في الأقليم بجميع أنواعه سواء أكان سياسي أو أداري أو مالي ويجعل هذا من المستحيل النجاح والتقدم في عملية التحول نحو الديمقراطية.

3- الصراع على السلطة

الصراع هو احد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي ينشأ عن تعارض المصالح، وهو موقف تنافسي يدرك فيه كل من المتنافسين أنه لا سبيل إلى التوفيق بين مصالحه ومصالح الطرف الآخر، فتنقلب المنافسة إلى صراع يعمل فيه كل طرف على تحطيم مصالح غريمه[47].

إن المشكل الأساسي الذي واجه اقليم ويواجه المجتمعات البشرية منذ القدم وحتى الوقت الراهن، هو الصراع على السلطة، فالوصول إلى الحكم هو هدف مختلف القوى والتيارات في المجتمعات البشرية، وقد أخذ ذلك الصراع أشكالا مختلفة، تتدرج من الصراع السلمي، إلى العصيان المدني، أو الصراع المسلح، وبذلك فإن الأقوى هو الذي يصل إلى الحكم، سواء كان فرداً أو حزباً أو طائفة أو قبيلة، والناتج هو تكوين نظام سياسي ما يلبث أن يدعي أنه نظام

ديمقراطي يضحي من أجل الشعب، في الوقت الذي يكون فيه الشعب هو الخاسر الأكبر، والدليل الأكيد على ذلك هو استمرار الصراع بين الحكام والمحكومين بمختلف الأشكال[48]. ففي أقليم كردستان بدلاً من تداول السلطة سلمياً نجد الصراع بين الاحزاب والقوى والتيارات السياسية على السلطة. وادت هذا الى شلل في العملية السياسية في الاقليم.

لا يوجد لحدِّ الآن في كردستان العراق مؤسسات وطنية وقانونية قوية، مستقلة عن سلطة الأحزاب السياسية، لحماية الشرعية بالإقليم، فكردستان العراق يُدار من قِبل الأحزاب، لهذا فإن الصراعات الحزبية تؤثِّر على الوضع، مع أن هذه الأحزاب دخلت في حكومة مؤتلفة، ولكن كانت هناك خلافات فيما بينها ولم تنجح في إدارة الإقليم. إذ إن إصدار البارزاني قراراً بإقالة رئيس برلمان الإقليم، "يوسف محمد" المنتمي لتيار التغيير ومنعه من دخول أربيل عاصمة الإقليم وطرد وزراء حركة التغيير من الحكومة، وإلغاء الاتفاقات السياسية مع الحركة من جانب واحد يُعتبر خرقاً قانونياً. [49].

فبحسب النظام الداخلي للبرلمان*، فإن إقالة أو تغيير رئيس البرلمان وطرد وزراء من الحكومة المحلية يجب أن يتم عبر آليات قانونية، منها تصويت البرلمان على إقالة رئيسه بالإضافة إلى استقالة الحكومة وبعدها يختار البرلمان رئيساً جديداً، كما تُكلَّف الكتلة الكبرى باختيار مرشح لتشكيل حكومة جديدة، إلا أن أيًّا من هذه الخطوات لم يتم اتخاذها من قِبل البارزاني. وهذا يوضح جليّاً مدى غياب المؤسسات القانونية الفاعلة على الساحة الكوردستانية

4- التجاوزات الانتخابية

ان عنصر رئيسي اخر في ممارسة الديمقراطية يتمثل في اجراء الانتخابات حرة ونزيهة على فترات منتظمة، الا ان اجراء انتخابات ليست معناها تطبيق الديمقراطية، لكي يكون الانتخابات حقيقية يجب ان يبنى على أسس ديمقراطية، اي على اساس المساواة في الامكانيات والوسائل. هناك الكثير من الخروقات والمشكلات في مجال الانتخابات في الاقليم، فمثلاً لم تجري اي من الانتخابات العامة والمحلية حسب القوانين الانتخابات في اقليم كردستان، عدا ذلك حصلت خروقات عديدة في الانتخابات التي جرت في الأقليم لا سيما انتخابات برلمان كردستان التي جرت 2009/7/25. شابت عملية الدعاية الانتخابية ويوم الاقتراع الكثير من المخالفات والتزوير مثل الفصل او النقل القسري للمواطنين واقالة آخرين من مناصبهم[50]. ولا يخفى على أحد, ما حصل ايضاً أثناء الانتخابات البرلمانية التي جرت في 2013/9/21 من التزويرات والخروقات والتجاوزات من قبل الحزبين الكبيرين الحاكمين*, وكذلك ماجرى في انتخابات مجلس محافظات الاقليم ومجلس النواب في2014/4/30. وعلى ذلك نقول, بأنه لا يجري الانتخابات في الاقليم بطريقة نزيهة وسليمة وكما لاحظنا أثناء اجراء الانتخابات البرلمانية الذي أشرنا اليه سابقاً.

5- عدم سيادة القانون

منذ أن قررت "حركة التّغيير" المشاركة في انتخابات برلمان الإقليم بقائمة مستقلّة, بدأت السلطة السّياسية بحملة ممنهجة للضّغط على كوادرها عن طريق قطع رواتبهم ونقلهم القسريّ من وظائفهم وأماكن سكناهم, حتّى وصل عدد من قطعت رواتبهم من الموظفين الحكوميّين إلى أكثر من ألفيْ شخص[51]. فعدم سيادة القانون واضح من عدم محاكمة المسؤولين وأحضارهم أمام المحاكم أثناء قيامهم بسلب ونهب الاموال العامة (والذي يسمى بالفساد) واستخدامه لمصلحتهم الشخصية, وكما وجدنا ايضا اثناء مظاهرات يوم 2011/2/17 وما يليها في محافظة السليمانية والاقضية والنواحي التابعة لها، فرغم وجود قتلى وجرحى وشهداء الا انه لم يتم محاكمة أحد على ذلك.

6- الازدواجية الادارية

في الفترة الواقعة بين اعوام 1994-1997 نشب اقتتال داخلي بين الاحزاب الكردستانية لاسباب داخلية معينة وتدخلات اقليمية متعددة، في مقدمتها ازدواجية السلطة للحزبين الحاكمين الكبيرين. وقد ألحق ذلك ضرراً كبيراً بالكورد وبمسيرة اعمار تلك المنطقة المحررة من كوردستان، وتجزأت المنطقة على اثر ذلك الى قسمين لكل منهما ادارة ذاتية وتحت قيادة احد الحزبين الكبيرين، نتيجة ذلك تجمد البرلمان وشل نشاطه، وتعطلت عملية الديمقراطية[52].

غير أنه قد بدأت منذ أواخر عام 2002عملية إعادة توحيد الإقليم, نتيجة اتّفاقية واشنطن للسلام التي وقعت عام 1998 بين جلال الطالباني ومسعود البارزاني، بحضور وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك "مادلين أولبارايت". وتمثّلت الخطوة الأولى في توحيد المجلس الوطنيّ الكردستانيّ الذي عقد أول اجتماعٍ موحّد له من جديد بتاريخ 2002/10/4[53].

كانت من الاسباب الاقتتال الداخلي بين الحزبين الكبيرين في الاقليم هو الازدواجية الادارية المقسمة بين الحزبين، ورغم مرور فترة كبيرة على ذلك الا ان آثار هذه الازدواجية موجودة في الاقليم ويعتبر هذا من عقبات التحول الديمقراطي.

نتيجه ذلك يتبين بأن عملية التحول الديمقراطي في الاقليم كوردستان تعرقل مسارها جملة من المعوقات، هذه المعوقات بدورها تؤدي الى عدم تطبيق الديمقراطية في الاقليم، وبدون بناء مقومات الديمقراطية وازالة تلك المعوقات تصبح التحول نحو الديمقراطية في الاقليم امراً صعبة التحقيق .

3- عوامل التحول الديمقراطي في اقليم كردستان

ان هناك عدة عوامل لها دور في تحول النظم السلطوية نحو الديمقراطية باهتمام الباحثين والمهتمين السياسيين حيث يرى "جابرييل ألموندو" و "باول بينغهام" (أن المبادرة من أجل التغيير السياسي يمكن أن تنبع من ثلاث مصادر، من النظام السياسي نفسه أي من النخبة الحاكمة ومن الجماعات الاجتماعية في البيئة الداخلية. ومن النظم السياسية في البيئة الدولية

، وعادة ما تتفاعل هذه العناصر الثلاث مع بعضها البعض) .[54] ما يلاحظ أن موجات التحول الديمقراطي تمت في إطار تداخل وتشابك بين مجموعة من العوامل التي يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية و أخرى خارجية من خلال مطلبين وهما :-

أولاً: عوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في الأقليم

تندرج ضمن العوامل الداخلية التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي في الاقليم أربعة عناصر هي:

أولاً: دور القيادة والنخب السياسية في الأقليم

تبادر القيادة السياسية باتخاذ قرار التحول الديمقراطي في العديد من الحالات عندما تتعرض لضغوطات داخلية وخارجية فتلجأ إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية وتوزيع الموارد الاقتصادية وتعتبر القيادة مسئولة عن حماية الأفراد من تعسف السلطة والتفاوض مع الجماعات للوصول إلى صيغ أكثر قبولاً في المجتمع وهذا لتحقيق عملية التماسك الديمقراطي[55].

تعد القيادة السياسية من أهم العوامل التي تدفع عملية التحول الديمقراطي الى امام وتتمكن من مواجهة المعارضين المتشددين، وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية، كما تعتبر القيادة مسؤولة عن عملية التماسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من التعسف الدولة، هذا بالإضافة إلى تنامي إدراك هذه القيادة بان استمرار في الحكم يؤدي إلى إضعاف البنية الديمقراطية[56].

لابد من العمل على إيجاد آلية تكفل توجه المجتمع نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من قبل العامة قبل الخاصة لان العامة هم الذين يصلح بهم الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي كون هذا الواقع يعبر عن مآسيهم وطموحاتهم، وهذا الاجراء يحتاج إلى جهود عملية بعيداً عن الشعارات لان الواقع قد سئم من كثرة ما يقال وقلة ما يفعل[57].

عدم المؤسسية ما زال يمثل الطابع الرئيسي للعملية السياسية الجارية في الاقليم، وعلى الرغم من إن بناء المؤسسات السياسية بمثابة الحل الوحيد لتحقيق عملية سياسية ديمقراطية، الا ان هذه العملية تصطدم بعقبتين وهي إن بناء المؤسسات يستغرق كثيراً من الجهد والتخطيط والوقت حتى تكتسب المؤسسات الشرعية السياسية، وتترسخ في إطار البناء السياسي والاجتماعي وتتضح وظائفها وادوارها بالمؤسسات الاخرى، وعدم رغبة القيادة السياسية في بناء المؤسسات لأنها ترى في هذه المؤسسات قيداً على حرية حركتها وقدرتها على المناورة والانفراد بصنع القرارات السياسية[58].

والاحزاب الكوردية في الوقت الراهن تشكل العصب الرئيسي في توجيه الفرد الكوردي واعلامه بالمعطيات السياسية التي تحدث في المحيط السياسي لكوردستان، وعليه يجب ان تسعى هذه الاحزاب الى تثقيف الافراد ثقافة سياسية شاملة دون التركيز على المسائل الحزبية[59]. تسعى القيادات السياسيّة إلي تبين العديد من الاستراتيجيات، ومن أهم تلك الاستراتيجيات:[60]

أ- الاستراتيجية المؤسسية: وتعني أن تقوم القيادة السياسيّة بإنشاء عدد من المؤسسات السياسيّة التي يستطيع من خلالها أفراد المجتمع أن يشاركوا في الحياة العامة على نحو ديمقراطي.

ب-الاستراتيجية الاجتماعية: وهي الاجراءات والاصلاحات التي تتخذها القيادة السياسيّة لأجل إعادة توزيع الموارد بين الافراد بطريقة عادلة.

ت-إلاستراتيجية الفعل السياسي: وهي الوسائل والاجراءات التي تتخذها القيادة السياسيّة لمواجهة المتطلبات المرحلية، مثل إنشاء مؤسسات مدنية لتواكب النهج الديمقراطي.

اذاً لابد على القيادة السياسية الكوردية اتباع استراتيجات المذكورة لأخذ عملية التحول الديمقراطي مساره الصحيح وترسيخ الديمقراطية، لأن القادة السياسية لها دور مؤثر في التحول الديمقراطي ويعتبر الفاعل الاساسي في تدعيم الديمقراطية.

ثانياً: أنهيار شرعية النظم التسلطية

تعود أسباب اهتزاز شرعية النظم السلطوية وتآكلها إلى غياب آليات للتجديد الذاتي حيث تزداد هذه المشكلة خاصة في النظم الدكتاتورية التي يصعب عليها أن تجدد ذاتها. تتصرف الأنظمة السلطوية لمواجه إشكالية الشرعية بإحدى الطرق التالية:[61]

أ- ترفض النظم السلطوية الاعتراف بضعفها المتزايد على أمل استعادة قوتها في السلطة.

ب- محاولة النظم السلطوية البقاء في السلطة بزيادة القمع وكبت حريات الأفراد.

ت- قيام الحاكم السلطوي بإثارة نزاع خارجي في محاولة لاستعادة الشرعية بالاستناد إلى النزعة الوطنية.

ث- محاولة إقامة صورة باهتة من الشرعية الديمقراطية للنظام السلطوي.

ج- المبادرة بوضع حد للحكم السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي.

ان شعب كردستان لا يريد فيدرالية للقومية الكوردية في العراق حيثما وجد الكورد، بل يريد الفيدرالية للاقليم وهذا مفهوم جغرافي يشمل المنطقة المعروفة تاريخياً بكوردستان العراق، اذاً فيدرالية الاقليم هي ناجحة للقضية الكردية المزمنة في العراق مثلما هي تطبيق للديمقراطية التي تتنافى مع المركزية الشديدة، في ظل دولة ديمقراطية حقيقية تضمن المساواة التامة لهذه الشعوب والقوميات وحقوقها القومية[62].

يفقد النظام شرعيته بسبب التغير في القيم المجتمعية، إذ يصبح المجتمع اقل تسامحا مع النظام السلطوي، وأن مشاكل الشرعية بالنسبة لنظام ما قد تقود بطريقة آلية إلى انهياره، بل أنها تنذر بمواجهة النظام العديد من التحديات المؤسسية، وتختلف مشكلات الشرعية حسب طبيعة النظام، إلا إن القاسم المشترك بالنسبة لحكومات الديمقراطية هو أن شرعيته تعتمد على الداء الناجح، حيث يقيم الحكام شرعيتيم على أساس أداءهم وليس على أساس ما يتوقع منهم منتخبوهم، بينما في النظام السلطوي ليس هناك فرق بين شرعية الحكام والنظام، ولذلك كان

للقصور في الداء الاقتصادي للنظم الدكتاتورية أثره في الظهور أزمة الشرعية لهذه النظم .[63]
بدأ منذ سنة 2006 حراك سِياسيّ ومدني وشعبي فِيْ الإقْليم يرمي إِلَى ترسيخ الدِيمُقْراطيّة، ومحاربة الفساد، ومأسسة الحياة السِياسيّة والاقتصاديّة فِيْ الإقْليم، وإعادة تشكيل القوى المسلحة والأجهزة الأمنيّة والاسْتِخْباراتيّة بصورة مهنيّة وعدم اسْتخدامها من جانب الأحزاب السِياسيّة فِيْ الصراعات السِياسيّة الداخليّة. وواضح أن هذا الحراك يجابه من قبل السلطة لمنع تغيير الواقع الحالي لما له من عواقب كبيرة عَلَى مصالح هذه الجهات الشخصيّة والفئوية، أدى- بالتالي- إِلَى قمع المظاهرات الجماهيرية. وفِيْ الوقت نفسه يمكن ملاحظة مسلك آخر فِيْ السلطة لتخفيف حدة السخط الجماهيري عن طريق عرض مشاريع إصلاحية.[64]

ان انتخابات عام 2009 تعد البداية الحقيقية لممارسة المعارضة نشاطها السياسي الفاعل في الاقليم، ومن اهم الاسباب لنشوء المعارضة داخل الاقليم هو:-[65]

اولاً: فقداف العدالة الاجتماعية، فالمواطن الكردي يكاد لايستطيع توفير لقمة العيش ومستلزمات حياة عائلتة العادية، مقابل ثراء فاحش لكوادر واعضاء الحزبين الحاكمين .

ثانياً: ساهمت بعض القضايا التي لم تحسم بين حكومة بغداد وحكومة الاقليم ومنها المادة 141 في بروز المعارضة، والضغط باتجاه حل المشاكل العالقة .

ثالثا- ان فراغ الساحة السياسية في الاقليم من وجود تيار معارض يحمل مشروعاً بديلاً طوال المرحلة السابقة ، كان له ايضا دور في نشوء حركة التغير وبروزها كقيادة للمعارضة في الاقليم.

ثالثاً: تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني

ان الضمان الحقيقي لبناء مؤسسات المجتمع المدني، يكمن في تفعيل الثقافة والعمل التربوي في جميع بنى المجتمع من خلال تبني الفكر المتحرر والعقلانية النقدية والحوار الحضاري وترسيخ المفاهيم الديمقراطية من قبل جميع التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية، والعمل على تحشيد الطاقات وتوظيفها لصالح المجتمع المدني، وتقوية مؤسساته وتأمين استقلاليته[66], نلاحظ وجود حشد كبير من مؤسسات المجتمع المدني في اقليم كردستان, ولكن هل من الناحية العملية قامت بعملها في مجال اختصاصها؟ أم أنها تنعكس واقع الاحزاب السياسية؟ بمعنى ان مؤسسات المجتمع المدني تابعة للاحزاب السياسية اكثر من كونها تابعة للجماهير والفئات الشعبية, وهذا في حقيقة الحال ينعكس سلباً على عملية التحول الديمقراطي في الاقليم. لذا فمن الارجح ان تدع مؤسسات المجتمع المدني تمارس دورها الفعال في مجال اختصاصها بعيداً عن تدخل الحزب. وهذا يعنى أن ارضية فعالية ودور مؤسسات المجتمع المدني في الاقليم موجودة ومتوفرة ولكنها يحتاج الى الارادة من أجل تفعيل هذا الدور.

رابعاً: وجود معارضة قوية على السّاحة السياسيّة في الإقليم

ان وجود معارضة فعالة وقوية لها دور في عملية التحول الديمقراطي في الأقليم، فضغط المعارضة على السّلطة لمكافحة الفساد، وانتهاج الشفافية في الميزانية والقضايا المالية

والاقتصادية والتجاريّة الأخرى، وتوفير الخدمات الأساسيّة للمواطنين؛ سوف يؤدّي إلى تقوية ثقة الناخب بالمعارضة.[67] بدأت منذ بدايات القرن الحالي حركة معارضة سِياسيّة عَلَى شكل حركة كتابة نقدية، وتأسيس الإعلام الحر وتشكيل الحركات المدنيّة وبروز الاحتجاجات الشعبية. ويمكن الإشارة بهذا الخصوص إِلَى كتابات ومقالات مجموعة من المثقفين والأكاديميين من أَمْثال مجموعة (نيَوه ندي ره هه ند) أي (مركز البُعد) وغيرهم، الذين أسسوا بنيان خطاب نقدي ومعارض. وأثّر هذا الخطاب بصورة واضحة في قرّائه وَلاسيَّمَا من جيل الشباب حتى أضحى النقد للحكومة والسلطة بمثابة نمط سِياسيّ وثقافي فِيْ الإقْليم .[68]

ولكن نلاحظ ان دور المعارضة السياسية في الاقليم تنحصر فقط في الفترة (2009 – 2013), عندما شاركت حركة التغيير في الانتخابات البرلمانية 2009/7/25 وحصل على 28 كرسي برلماني, عندها لم تشارك في الحكومة بل شاركت كحركة معارضة ولعبت دورها الفعال في كشف كثير من قضايا الفساد ومكافحته, وتقديم المشاريع الخدمية الى رئاسة البرلمان وذلك لمصلحة عامة الشعب.

خامساً: العامل الاقتصادي وعلاقته بالتحول الديمقراطي

يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي تؤثر في عملية التحول السياسي سلباً أو إيجاباً، وهو شديد الأثر علي الديمقراطية والحرية السياسية، إن العلاقة بين التنمية الاقتصادية من ناحية والديمقراطية من ناحية أخرى هي علاقة معقدة، وقد تتفاوت من فترة إلى أخرى، ومن مكان إلى آخ، وإن كانت هناك مؤشرات علي أن النمو المعتمد علي آليات السوق يشكل أساساً جوهرياً للديمقراطية.[69] ان السلطات في الاقليم لم تعمل باتجاه استخدام الموازنة لتحقيق دورها الاجتماعي المطلوب في إعادة توزيع الدخول والثروات وتقليل حدة التفاوت بين فئات المجتمع وصولاً الى العدالة الاجتماعية، وان تراجع مستوى النمو الاقتصادي يؤدي الى صعوبة عملية التحول الديمقراطي.[70]

لذا على المسؤولين توظيف العامل الاقتصادي لخدمة الشعب من أجل انجاح عملية التحول الديمقراطي, لان هناك علاقة طردية بين العامل الاقتصادي والديمقراطية, فكلما كان الاقتصاد قوي كلما كانت الديمقراطية ناجحة وتسلك مسارها نحو التحقيق.

ثالثاً/ العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي في الأقليم

تشكل العوامل الخارجية أهمية قصوى في دفع عملية التحول الديمقراطي خاصة في الدول الشرق الاوسط وبألاخص اقليم كوردستان، ويمكن إجمال تلك العوامل "الضغوطات" في النقاط التالية :-

أولاً: دور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية

بعد تأسيس إِقْليم كُرْدستان العِرَاق سنة 1991، فقد تغير المشهد الجيوبوليتيكي بالنسبة

للعلاقة بين إيرَان والأحزاب الكرديّة العِرَاقيّة إِلَى حد ما. ومن جهة ازْدَادَ تأثير هذه الأحزاب وَلَاسيَّمَا البارتي والاتِّحاد عَلَى مجرى الأحداث فِيْ كُرْدستان العِرَاق بصورة خاصة، وفي العِرَاق وبعض دول المنطقة عموماً، وازْدَادَ حجم علاقاتهما مع الدول الأخرى وَلَاسيَّمَا الولايات المتحدة والدول الأوروبية. ومن جهة أخرى أصبح الإِقْليم مركزاً لنشاطات القوى والتيارات القوميّة الكرديّة .[71] الخارطة السياسية لكردستان العراق مثلها مثل خارطة الكثير من الدول في بيئة الشرق الأوسط لها أبعادها الإقليمية والدولية، فعند تناول الخلافات بين أربيل والسليمانية والتي تتعلق بانفصال السليمانية عن إقليم كردستان سرعان ما تتجه الأنظار إلى إيران من خلال دعمها لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني وحزب حركة التغيير في مواجهة البارزاني وحزبه، فإيران تجمعها علاقات تاريخية بمنطقة السليمانية لأسباب جغرافية وتاريخية وثقافية. وذلك خلافًا لأربيل التي لها علاقات قوية مع تركيا. وعلى المستوى السياسي ثمة أسباب سياسية كثيرة تجعل علاقة إيران بالسليمانية أفضل من علاقتها بأربيل، ولعل من أبرز هذه الأسباب توجه البارزاني لإقامة شراكة سياسية واقتصادية وأمنية مع تركيا الدولة الإقليمية المنافسة لإيران، ولاسيما بعد إقامة خط أنابيب لتصدير النفط من إقليم كردستان عبر تركيا بشكل مباشر ومن دون موافقة بغداد، وعلاقات البارازاني الوثيقة مع الدول الغربية ودول الخليج العربي وسماحه بفتح ثلاث قواعد عسكرية للولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا.[72]

ثانياً: ظاهرة العدوى والانتشار أو المحاكاة

يقصد بأثر العدوى والمحاكاة أن نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى، وعبر عنها "صموئيل هانتنغتون" بكرات الثلج بحيث أن وجود نماذج ناجحة في أوائل موجة التحول شجعت الدول الأخرى على المضي قدماً في طريق وتتم عملية التحول بالمحاكاة الديمقراطية فيما يشبه كرات الثلج التي تتزايد في حجمها كلما تدحرجت[73]. لأن الدولة التي تحولت إلى الديمقراطية علي درجة كبيرة من القوة تعد مثالاً سياسياً وثقافياً يحتذى به، بيد أن أثر "العدوي" كما يقول "وايتهاد" لا يخبرنا عن كيفية بداية هذه السلسلة ونهايتها، والترتيب المحتمل لتطوره.[74]

الثورات الشعبيّة التي حدثت فِيْ بدايّة سنة 2011 فِيْ كُلّ من تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا شجع المواطنين والمعارضة السِياسيّة فِيْ الإِقْليم أيضاً على المطالبة بإصلاحات جذريّة فِيْ الإِقْليم، ولاسيَّما أن المواطنين فِيْ الإِقْليم حاولوا إرسال رسالة تحذيريّة من أجل الإصلاح والتغيير للحِزْبيّن الحاكمين فِيْ انتخابات برلمان الإِقْليم عن طريق التصويت الكثيف لقائمة التغيير. وان هدف إخراج كُرْدستان من الازمة السِياسيّة التي تعاني منها منذ سنوات عدة، فِيْ وقت تجتاح فيه منطقة "الشرق الاوسط" برمتها، موجة تغيير دِيمُقْراطيّ شاملة.[75]

لذلك نرى بأن التحول الديمقراطي في الاقليم تأثرت بعدة العوامل منها الداخلية ومنها الخارجية، وتلك العوامل كانت لها اثر في اخذ الديمقراطية مسارها كما هو عليه الان من حيث

سير بأتجاه اسس النظام الديمقراطي وبناء مقومات التحول الديمقراطي الى ان وصل الى مرحلة تدعيم الديمقراطية، اي ان ديمقراطية الاقليم مايزال في مرحلة ما قبل النضج الديمقراطي ولوصول الى تلك المرحلة يحتاج الى ازالة معوقات الديمقراطية وبناء الديمقراطية بصورة صحيحة وسليمة.

الاستنتاجات

توصل الدراسة الى الاستنتاجات الآتية:-

1- إن عملية التحول الديمقراطي عملية تدريجية تصل اليها النظام السياسي الذي يمتلك الارادة على ذلك, وويمر بعدة مراحل الى ان يتم تثبيت النظام الديمقراطي ذلك بأحترام حقوق الانسان وحرية التعبير والرأي وسيادة القانون وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني ثم قيام دولة القانون والمؤسساتية...الخ.

2- لكل نظام ديمقراطي مقومات وأركان, ولاتوجد ديمقراطية مالم تتوافر تلك المقومات والاركان والتي تتمثل في:- الشعب مصدر السلطات, الفصل بين السلطات, سيادة القانون, مبدأ المواطنة المتساوية الكاملة, حكم الاغلبية وضمان حقوق الاقلية, امتلاك وسائل المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفعالة, وجود الدستور, وأخيراَ التعددية السياسية. ومع ذلك هناك آليات الديمقراطية تتجسد في المشاركة السياسية وبناء المؤسسات القانونية والسياسية والثقافة السياسية وشيوع الرخاء الاقتصادي وتوفير فرص العمل للعاطلين...الخ.

3- ان التجربة الديمقراطية في كوردستان هي تجربة حديثة نسبياً، بسبب حداثة البناء الديمقراطي في العراق، مع وجود عوامل عديدة داخلية وخارجية تحاول تقويضها وإفشالها.

4- وعند دراستنا للتجربة الديمقراطية في الاقليم وجدنا بأن هناك مظاهر للديمقراطية أبان فترة حكمه منذ أجراء اول الانتخابات البرلمانية في 1992/5/19 حتى أجراء أخر الانتخابات في 2014/4/30، وذلك بقيام المؤسسات السياسية والقانوية لأدارة شؤون البلاد. الا ان مع ذلك هناك عقبات تحول دون قيام دولة ديمقراطية وتتجسد تلك العقبات في:- عدم وجود الدستور, انتشار ظاهرة الفساد بجميع أنواعه, وعدم فاعلية المؤسسات السياسية والدستورية ومؤسسات المجتمع المدني, والصراع على السلطة, والخروقات اثناء الانتخابات, وعدم سيادة القانون, وأخيراً الازدواحية الادارية أو تقسيم المناطق بين الحزبين الحاكمين.

5- ومن أجل أنجاح مسار العملية الديمقراطية في الاقليم لابد من وجود الارادة لدى النخبة الحاكمة, لأن آليات وأدوات ممارسة الديمقراطية موجودة فعلاً في الواقع, ولكن كيفية ممارستها أدى الى تعطيلها وعدم ممارستها على أرض الواقع, وكذا يجب أيجاد معارضة سياسية قوية وقادرة على أيجاد النقد البَناء من أجل الضغط على السلطة لمكافحة الفساد

الموجود في الاقليم, وانهاء الصراع السياسي بين القوى والتيارات والاحزاب السياسية في الاقليم من أجل مصالحهم الخاصة, والعمل على تحقيق المصلحة القومية والوطنية وعامة الشعب.

هوامش الدراسة

(1) عبد الاله بلقزيز(واخرون)، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي (العوائق والممكنات)، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000، ص135.

(2) ابي الفضل ابن منظور، لسان العرب،إعداد وتصنيف: يوسف خياط- نديم مرعشلي،المجلد الرابع عشر،ط3، دار احياء التراث العربي ومؤسسة التأريخ العربي، بيروت،1970، ص56 .

(3) ابراهيم مصطفى (وآخرون) ، المعجم الوسيط . الجزء الأول ، (باب الحاء) ، مطبعة مصر، القاهرة، 1960، ص216.

(4) موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول، مطابع دار الوطن، الكويت، بلا سنة الطبع، ص476.

(5) بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي – دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى-، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 28.

(6) نفس المصدر والصفحة.

(7) علي هلال الدين، تطور النظام السياسي في مصر (1803-1997)، مركز البحوث والدراسات السياسية, جامعة القاهرة، القاهرة، 1997، ص285.

(8) بلقيس أحمد منصور، مصدر سبق ذكره، ص29.

(9) محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية السياسية، دراسة تطبيقية ، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، 2005، ص445.

(10) نقلاًعن :- غرايم جيل، ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة: شوكت يوسف، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2005، ص 15.

(11) احمد حسين، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، ط1, مركز الدراسات السياسية، القاهرة، 2004، ص295.

(12) إبراهيم خضر لطيفة، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2006، ص 74.

(13) عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديموقراطي في العراق- الواقع والمستقبل، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2009، ص20.

[14] نفس المصدر، ص21 .
[15] علي خليفة الكواري, مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت، السنة 23, العدد 264, (شباط/ 2001), ص 111- 112.
[16] علي خليفة الكواري، مفهوم الديموقراطية المعاصرة، قراءات أولية في خصائص الديمقراطية، في : مجموعة باحثين : المسألة الديموقراطية في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، أيار/2000، ص 16.
[17] فرانشسكا بيندا (وآخرون), التحول نحو الديمقراطية, المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، دون مكان الطبع, 2005, ص4.
[18] د.هاني علي الطهراوي, مصدر سبق ذكره, ص 115. (كتابة المصدر كاملةً لانه لم يتم التطرق اليه سابقاً)
[19] رزكار جرجيس الشواني، الشرعية الدستورية في العراق بين النظرية والتطبيق،ط1، دار الحكمة، لندن ، 2015، ص ص100-101 .
* اول من ذكر صراحةً هذا المبدأ وبصياغة دقيقة ومعالم واضحة هو الفيلسوف الفرنسي مونتيسكيو في الفصل السادس من كتابه الشهير "روح القوانين" والذي صدر عام 1748.
[20] د. عبد الصمد سعدون الشمري، النظرية السياسية الحديثة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص203-204 .
[21] د. خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، ط2، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس، 2008، ص148 .
[22] جابر سعيد عوض ، " مفهوم التعددية في الأدبيات العربية المعاصر: مراجعة نقدية"، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ،١٩٩٣ ، ص ١٨ -١٩
[23] رزطار جرجيس الشواني، مصدر سبق ذكره، ص ص87-88 .
[24] ثامر كامل محمد الخرزجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة – دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، ط1، دار مجدلاوي، عمان ، 2004، ص183.
(25) حسين علوان البيج (واخرون)، الديمقراطية وأشكالية التعاقب على السلطة، في: المسألة الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت، 2000، ص156.
[26] موريس ديفرجيه، مدخل الى علم السياسية، ترجمة: جمال الاتاسي وسامي الدروبي، دار دمشق للطباعة، دمشق ، 1964، ص104.
[27] عبد الغفار رشاد، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، دار الاصدقاء للطباعة والنشر، المنصورة، 2003 ،ص121.
[28] سلّم فرحان جيثوم، التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2000، ص54.
[29] عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره، ص27.
[30] رزطار جرجيس الشواني، مصدر سبق ذكره، ص117.
[31] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي- أسسه وابعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1990، ص240.
* ففي ظل الثقافة التقليدية أو القديمة تكون توجهات المواطنين ازاء المواضيع السياسية ضئيلة جداً, فالثقافة القديمة ليست الا وصفاً لثقافات سياسية محلية قائمة على أساس القرية والاسرة والجماعة المحلية, ولا تحفل هذه المجتمعات بثقافة سياسية وطنية بسبب عدم تطور عناصر التلاحم والاندماج (د.رشيد عمارة, الثقافة السياسية, مجلة نوبيوون, تصدر عن القسم الثقافي لمركز الاول لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية, العدد (3), 2008, ص 379), أما في ظل ثقافة الخضوع يكون المواطن واعياً على نحو قوي بالنظام السياسي وما يصدر عنه من أعمال, ولكن ليس له الا شعور ضئيل بالتطور في المؤسسات شخصياً, وتكون المؤسسات في مثل هذه الثقافة ضئيلة الاستجابة لحاجات المواطنين, أما ثقافة المساهمة فتحدثنا عنه في مضمون البحث. ثامر كامل محمد الخزرجي, مصدر سبق ذكره, ص 101.
[32] عامر حسن فياض، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، عمان, دار اسامة للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, 2009, ص112.

[33] أسماعيل الشطي, الكويت وتجربة الانتقال الى الديمقراطية, في أسماعيل الشطي وآخرون, مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية, بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الاولى, 2003, ص 137.
[34] صادق الأسود، مصدر سبق ذكره ، ص243.
[35] عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره، ص82.
[36] د. ايمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي (إطار نظري ومفاهيمي)، ط2، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2017، ص51.
* كردستان التي يعيش فيها الاكراد، وهم جماعة قومية واحدة، في إطار رقعة جغرافية متصلة، ويجمعهم دين واحد، إلا أن المصالح الإقليمية والدولية انتهت إلى توزيعهم بين خمس دول، هي: تركيا، والعراق، بدرجة وإيران، وسورية، نتيجة مساقات السياسة وتوازناتها، وعجز هذه الدول عن إيجاد آلية سياسية متساوية لمواطنيها، واقتصادية وثقافية لاستيعاب الأكراد داخل دولة وطنية فتحولت هذه المشكلة إلى صراع مسلح اخذت تعانيه هذه الدول، كما هو الحال في تركيا وإيران، إلى اعتراف ونوع من الحكم الذاتي، كما حصل في العراق، ووصولا به إلى مستوى إعلان المناطق الكردية مناطق إقليمية مميّزة بإقليم سياسي محدد . لتوضيح اكثر ينظر :- هيفي امجد حسن، اثر عولمة حقوق الانسان على مبدأ سيادة–دراسة تحليلية، بلا مطبعة، اربيل، 2005، ص159–160 – دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية ، دار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ١٣.
* الاتحاد الوطني الكردستاني (يةكيتى) والحزب الديمقراطي الكردستاني (بارتي).
[38] د. ازاد عثمان، العملية السياسية ومسيرة الفيدرالية في العراق، دار موكرياني للطبع والنشر، اربيل، 2013، ص85.
[39] د. رشيد عمارة الزيدي ويوسف محمد صادق، المعارضة السياسيّة في إقليم كردستان العرا ق –النّشأة والمستقبل، المركز العربي للابحاث ودراسات سياسية، دوحة – قطر، 2012، ص11.
[40] د. ازاد عثمان، مصدر سبق ذكره،ص87.
(41) محمد صالح اميدي، الفساد في اقليم كوردستان وآليات المعالجة دراسة قانونية وادارية تحليلية لظاهرة الفساد السياسي والمالي والاداري في مؤسسات حكومة اقليم كوردستان، ط1, 2010, مطبعة شهاب, اربيل، ص24.
(42) محمد يوسف محمد السيد، التحليل السياسي والسياسة الاجتماعية، ط1، دار التعليم الجلمعي، الاسكندرية، 2015 ، ص176 .
(43) يوسف محمد صادق، تحديات العملية الديقراطية في النظام السياسي لاقليم كردستان العراق، في: مستقبل العراق في ظل المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية، مطبعة رةهةند، السليمانية، 2013، ص397.
* بمعنى استخدام السلطة لمصلحة شخصية في أي مستوى من المستويات الادارية والحكومية.
[44] لمياء حسن، الفساد الاداري والسياسي في العراق، مجلة الدراسات السياسية، العدد14، 2009, ص29.
(45) سوزان – روزا كرمان، الفساد والحكم الاسباب– العواقب– والاصلاح، ترجمة: فؤاد سروجي ،ط1، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان،2003،ص ص238– 246.
[46] سوزان ابراهيم حاجي أمين, التجربة الديمقراطية في كوردستان العراق, رسالة ماجستير غير منشورة مقدم الى مجلس كلية العلوم السياسية في الاكاديمية المفتوحة في الدنمارك, 2010–2011, ص 171.
[47] مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، بنغازي –ليبيا، ط1، 2007, ص106.
[48] نفس المصدر، ص94–95
[49] عبد الحميد زيباري، "أزمة رئاسة كردستان العراق تتفاقم ولا تسوية بالأفق"، الجزيرة نت، (تاريخ الدخول10ابريل 2017):
http://www.aljazeera.net/news/report
* المادة (16) البند (1) من النظام الداخلي للبرلمان أقليم كوردستان العراق رقم (1) للسنة 1992المعدل .
[50] يوسف محمد صادق، تحديات العملية الديقراطية في النظام السياسي لاقليم كردستان العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص400–401.
* الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني.
[51] د. رشيد عمارة الزيدي– يوسف محمد صادق، مصدر سبق ذكره، ص37 .
[52] د. ازاد عثمان، مصدر سبق ذكره، ص86.

[53] نفس المصدر، ص87 .
[54] جابرييل ألموند، باول بينغهام الاين ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ت: أحمد علي و أحمد عناني ، مكتبة الوعي ، القاهرة ، 1966، ص184-185 .
[55] هايل أفلح فلاح الودعان، التحول الديمقراطي في الأردن (1989-1997) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2003 ، ص 99 .
[56] عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الدمقراطي، ج2،كلية اقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ،2006،ص104 .
[57] زيرفان سليمان البرواري، الوعي السياسي وتطبيقاته- الحالة الكردستانية نموذجا،ط1، مطبعة خاني، دهوك، 2006، ص85 .
[58] احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2000، ص ص174-175.
[59] محمد يوسف محمد السيد، مصدر سبق ذكره، ص161 .
[60] د. ايمان حسن، مصدر سبق ذكره، ص55 .
[61] صامويل هانتنغتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ت: عبد الوهاب علوب، مركز إبن خلدون، القاهرة ، 1993، ص59.
[62] وجيه عفدو علي، اطروحة الفيدرالية في العراق (فيدرالية اقليم كردستان انموذجا)، مجلة القانون والسياسة، كلية القانون والسياسة- جامعة صلاح الدين، مطبعة جامعة صلاح الدين، اربيل، عدد خاص،2010، ص452.
[63] عبد الغفار رشاد القصبي، مصدر سبق ذكره، ص108 .
[64] د. يوسف محمد صادق، المتغيرات المؤثرة في الواقع السياسي لإقليم كُردستان العراق ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية، 2014، ص39 .
[65] رشيدعمارة الزيدي - يوسف محمد صادق، مصدر سبق ذكره, ص ص27-28 .
[66] كامران الصالحي، الديمقراطية والمجتمع المدني . دراسة تحليلية سياسية ، ط1، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، 2002، ص155.
[67] د. رشيد عمارة الزيدي- يوسف محمد صادق، مصدر سبق ذكره، ص88.
[68] د. يوسف محمد صادق، المتغيرات المؤثرة في الواقع السياسي لإقليم كُردستان العراق ، مصدر سبق ذكره، ص31 .
[69] صامويل هانتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص20 .
[70] امين فرج شريف، الحكم الصالح في إقليم كوردستان العراق دراسة في المقومات والمعوقات، أطروحة دكتوراه، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، 2013، ص240 .
[71] د. يوسف محمد صادق،المتغيرات المؤثرة في الواقع السياسي لإقليم كُردستان العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص149 .
[72] معمر فيصل خولي، "إقليم كردستان العراق: إلى أين؟"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (تاريخ الدخول 25ابريل 2017:http://rawabetcenter.com/archives/15068
[73] نقلاً عن : بلقيس أحمد منصور، مصدر سبق ذكره ، ص43.
[74] نقلاً عن: برهان غليون (واخرون) "الديمقراطية العربية جذور الأزمة وآفاق النمو"، في: حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، ط1، 1994، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١١٦.
[75] د. يوسف محمد صادق، المتغيرات المؤثرة في الواقع السياسي لإقليم كُردستان العراق، مصدر سبق ذكره، ص37.